

## التنمية المستدامة

### الكاتب



منى عبدالله

يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله: الإمارات لديها رؤية بعيدة المدى لضمان مواصلة التنمية المستدامة وتطوير الكفاءات الوطنية لدعم التنمية. وتدرك بلادنا أهمية تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وماضون في البحث عن مصادر بديلة لها، فالحاجة أصبحت ملحة للطاقة النظيفة التي تفي باحتياجات التنمية وعلينا أن نضافر الجهود لمواجهة تحديات المستقبل.

إن الإحاطة بقضايا مثل التنمية المستدامة أمر ضروري في استيعاب جزء كبير من مفهوم التنمية، فهي التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها الخاصة، فالسكان هم المُرْتَكز الأساسي ولا بد من ركائز أخرى تستند إليها مثل الحفاظ على سلامة البيئة وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير التكافل المجتمعي، إلا أن أهميتها تتمثل في توفير الاحتياجات الإنسانية (مثل المأوى والطعام والماء) وكذلك المتطلبات الزراعية، وإدارة قلب المناخ.

ومن أهداف التنمية المستدامة والطاقة النظيفة تقليل استنزاف الموارد الطبيعية واستخدام الأساليب المتطورة المعاصرة واستثمارها في مشاريع صديقة للبيئة، فقد حددت المنظمات والهيئات الدولية مقاصد التنمية للأفراد في مختلف الميادين كالتخلص من الفقر وتدعيم الصحة والرفاه وتحقيق التعليم للجميع وتوفير المياه النقية والصرف الصحي وتشديد بنية تحتية قوية واحتضان الابتكار وتمكين الوصول إلى الطاقة بتكاليف معقولة دون الإضرار بالبيئة. ولهذا الأمر أبعاد جانبية تتطلب التعاطي معها بدراسات متأنية إذ أن بعض حيثياتها قد تتطلب الاستغناء الكامل عن الطاقة التي تزود الناس بمستلزمات الحياة الحديثة وتعديل البنية التحتية وهذا التحوّل في أنماط الاستهلاك سيكلف مبالغ مالية باهظة وأعباء كبيرة، حيث إنّ التحوّل إلى صناعة سليمة بيئياً هو أمر مكلف ويحتاج إلى وقت وتروّ حتى تبدأ كافة أطراف المجتمع في التأقلم معه.

ولكن إزاء ذلك فإن مستقبل الدول يكمن في الطاقة المتجددة، ودولتنا من الدول السبّاقة في هذا الشأن، ومن يتأخر في

التعاطي مع هذا الأمر سيتكلف الكثير، ويجب دراسة مستقبلها، إلى جانب العمل على إدارة الموارد الطبيعية التي ننتفع بها وتتبع الآثار المترتبة على التنفيذ واقتراح سياسات مرنة من شأنها أن تحدّ من أيّة مخاطر مستقبلية. ومع إعلان الإمارات العام 2023 عاماً للاستدامة يتبادر إلى الأذهان دور الأفراد ومسؤوليتهم في هذا الصدد، حيث يسهم التزام أفراد المجتمع بالقوانين والضوابط البيئية في جهود تعزيز الاستدامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، فعام الاستدامة يجسد السجل الثري لدولة الإمارات العربية المتحدة في الحفاظ على الاستدامة من خلال مبادراتها وجهودها واستراتيجياتها الملهمة في هذا المجال وفي مقدمتها (المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050) التي تؤكد التزام الدولة بتعزيز البيئة والنظام الاقتصادي وترسخ مكانة الدولة كوجهة مثالية للعيش والعمل وإنشاء مجتمعات مزدهرة للحياة.

[muna.abdulla2@gmail.com](mailto:muna.abdulla2@gmail.com)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.